إيران وسورية والمشروع الروسي في مقابل الشرق الأوسط الأمريكي في المنطقة

مهند صلاحات*

■ عندما احتل الاتحاد السوفييتي أفغانستان كمحاولة لفتح باب له على الشرق العربي، والخليج العربي والفارسي تحديداً، لكونهما من أقوى مصادر النفط العربي، تصدت له أمريكا والأنظمة العربية الرجعية عبر إيجاد حركات إسلامية راديكالية تم تحشيدها بأوامر أمريكية، خرجت من مصر بالتنسيق مع أنور السادات، والدول المجاورة لها، جعلت من ذلك البلد الفقير مسرحاً لوقائع لم يكن أحد يتصور أن تحدث يوماً، بعدما تحولت إلى أرض خصبة لزرع التطرف والكره، عبر تشجيع الإسلاميين المصريين على الانتقال إلى باكستان وأفغانستان بإيعاز من الولايات المتحدة، وبالتعاون مع الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق الذي ساعد في إقامة مراكز التدريب، وتطورت الأمور بسرعة إذ أصبحت هناك فيالق من المجاهدين الراديكاليين خضع عناصرها لدراسات عقائدية إلى جانب التدريب العسكري، كشفت عنه تقارير المخابرات المركزية الأمريكية ونشرتها عام 1993، حيث تحدثت عن تنظيمات راديكالية خرجت إلى أفغانستان لتحوله جحيماً، ومن أبرز هذه التنظيمات؛ حركة عبدالله عزام الذي خرج بالتنسيق مع المخابرات الأردنية؛ كما يقول هو في كتابه الذي صدر عن حركة الاخوان المسلمين في الأردن بعنوان «حماس الجذور التاريخية» وتحدث فيه بوضوح ـ تحديداً في الصفحة 75 ـ عن علاقته مع مدير المخابرات الأردنية السابق أحمد عبيدات ودور الأخير في مساعدة عزام وجماعته الجهادية بالخروج لأفغانستان لقتال الروس، وما خلّف غيابه من علامة فارقة بالنسبة إلى الأفغان العرب ومصيرهم، إلى درجة أن بعضهم يرى أن كل ما جرى بعدها من مطاردات وكراهية الأنظمة لهم وتحولهم إلى إرهابيين في نظر حكومات بلادهم وما نتج عن كل ذلك من أحداث كان سببه غياب عزام الذي كان أكثر رموز الأفغان العرب قدرة على ضبط إيقاع حركة الأصوليين وعلاقتهم بأنظمتهم التي أرسلتهم، وكذلك الجماعات الجهادية الإسلامية بشقيها السلفي والإخواني، والتي خرجت كذلك من مصر، والجزائر، والسعودية. وحشدوا الحشود للجهاد في سبيل «أمريكا» وصد المد الأحمر من التقدم باتجاه الخليج، بدعم سعودي قاربت كلفته المادية لبناء حركة طالبان والحركات الإسلامية المتطرفة ما يقارب الـ22 مليار دولار دفعتها السعودية من ميزانيتها المخصصة للدفاع.

إلا أن هذا المشروع قد انتهى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، واستبدلته أمريكا بمشروعها المسمى «الشرق الأوسط الجديد»، الذي يقضي بسيطرة الولايات المتحدة على قلب العالم القديم، وهو المنطقة العربية ودول الجوار سواء كردستان وتركيا وإيران وأفغانستان.

وظل الحديث عن هذا المشروع نظرياً، حتى جاء بن لادن وتبنى اتهامات أمريكا له بتفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) في العام 2001، فكانت الإشارة الأولى التي منحت أمريكا الحق بدخول أي دولة، والشروع بإنجاز مشروعها الكوني، بتواطؤ عربي رسمي، وحركات إسلامية راديكالية متعاونة كذلك.

شرعت أمريكا بمشروعها فعلياً، وكانت أولى خطواتها أن تقوم بتصفية عملائها السابقين والذين انتهت مهمتهم في التصدي للشيوعيين السوفييت، فدخلت أفغانستان، ودمرت البنية التحتية لحركة طالبان، ولهذا أعلن الرئيس الأمريكي في خطابه الأخير قبل الحرب على أفغانستان، بأننا من صنع حركة طالبان، ونعرف خطة بنيتها التحتية، وهذا ما سيسهل علينا تدميرها بسهولة، وتم ذلك بالفعل، واستبدلتها بـ«القاعدة» التي تعمل الآن في توطيد المشروع الأمريكي التمهيدي للشرق الأوسط الكبير، وهو ترتيب حلف عالمي لتنفيذ مشروعها تحت مسمى حلف «محاربة الإرهاب»، ونشطت بعد ذلك القاعدة في كل العالم، وزرعت وهم الرعب الإسلامي الذي يتهدد دول العالم، لتبرير التدخل الأمريكي في سياسات وقوانين الدول بحجة محاربة الإرهاب ومطاردة الإرهابيين من ناحية، ومن ناحية أخرى حشد دعم دول كبرى في حلفها، ومن ناحية ثالثة لفت أنظار العالم عن مشاريعها الاستعمارية، ومطامعها الامبريالية في العالم عبر تسليط الضوء في وسائل الإعلام، على الإرهاب الإسلامي الذي يتهدد العالم.

شمل المشروع الأمريكي الشرق الأوسطي، الذي بدأ من أفغانستان، بأن تقوم أمريكا باستبدال عملائها السابقين ـ بل وتدميرهم كي لا ينقلبوا عليها ـ وبدأت في حركة طالبان، تبعها نظام صدام حسين الذي كان يمثل «شرطيها» في المنطقة، والذي استخدمته كشرطي لحماية دول الخليج العربي من «رعب المطامع الإيرانية في الخليج» فأوعزت لدول الخليج بأن تقوم بدعم صدام حسين بمليارات الدولارات في حربه مع إيران والتي وصلت تكلفتها (40 مليار دولار أمريكي)، لكونه حامي الحمى العربية من الوحش الفارسي، وبعد الحرب على إيران، بدأت أمريكا بحملة إعلامية، وتقديم تقارير كاذبة عن أسلحة نووية لدى العراق، لخلق رعب لدى دول الخليج مرة أخرى من خطر صدام حسين وضرورة التخلص من نظامه الرجعي الديكتاتوري الاستبدادي، فبدأت كما فعلت من قبل مع الحرب على الإرهاب الإسلامي بموجة على الديمقراطية لدى الأنظمة السياسية، لتبرير دخولها العراق ـ الخطوة التالية في مشروع الشرق الأوسط الكبير ـ وأسقطت نظام صدام حسين خاصة بعد حربها الأولى عليه، «عاصفة الصحراء» والتي كان الهدف الأساسي منها وضع قواعد ثابتة لها في الخليج العربي بزعم حماية دول الخليج من نظام صدام حسين بعد دخوله الكويت في العام 1990، وليس كما زعمت هي بأن هدفها تحرير الكويت والقضاء على نظام صدام، فشرعت في بناء قاعدة «العيديد» في قطر، والعديد من القواعد الجوية والبرية في السعودية والكويت، والعديد من حاملات الطائرات في الخليج.

بعد سقوط نظام صدام حسين، بدأت أمريكا تعد للخطوة الثالثة من مشروعها الكبير، والذي بدأ يشير لإيران وسورية.

المشروع الروسي الكبير

في هذه الأثناء كان المشروع الروسي يتجدد بوضع قدم روسية في الخليج العربي والفارسي، مع عودة أحد ضباط المخابرات الروسية السابقين للحكم بعد انتهاء فترة الحكم الرأسمالي لروسيا والذي قاده بوريس يلتسن، فعاد هذا المشروع مرة أخرى بعد صعود (بوتين)، الذي وجد ضالته، لتنفيذ المشروع الروسي في إيران، مستغلاً مطامع أمريكا في إيران.

المشروع الروسي بحد ذاته لا يختلف كثيراً عن المشروع الأمريكي من الناحية الاستعمارية، إلا أن المضمون الفكري الروسي للدولة يختلف كثيراً عن المضمون الرأسمالي الأمريكي، فروسيا تسعى لإقامة مشروع الدولة الوطنية الموحدة والمتماسكة، والذي يحتاج خطوتين لتحقيقه، الأولى تأمين مصدر طاقة قويا، فكانت ترى في الخليج العربي وإيران مصدراً مهماً وقريباً لها، إلى جانب كون مشروعها النووي قد تهالك كثيراً بعد انتهاء الحرب الباردة وما لاقاه من نكبات مثل كارثة تشرنوبيل، وسيطرة الرأسماليين على الحكم فيها، والخطوة الثانية هي التصدي للتوسع الأمريكي في المنطقة المحيطة بها كي تستطيع تأمين حدودها الإستراتيجية، فشرعت بإيجاد حلف دولي، وليس اتحادي فدرالي على شاكلة الاتحاد السوفييتي، فرأت في إيران والصين وكوريا الشمالية شركاء يمكن الاعتماد عليهم. وهذا ما أدركته أمريكا، فسارعت لدعم الحركات الانفصالية بداخل الدولة الروسية الكبرى، فدعمت الحركات الانفصالية الإسلامية الشيشانية، وبدأت تدعم مناصرين لها في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي مثل أوكرانيا وغيرها، مما جعل روسيا تشعر بالقلق من رد الفعل العكسي من الولايات المتحدة، خاصة بعد إبداء بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق رغبة في الانضمام لحلف الأطلسي، العدو التقليدي السابق لحلف وارسو المنهار برئاسة موسكو، فقد اعتبرت موسكو أكثر من أي وقت مضى أن وجود حلف شمال الأطلسي عند حدودها يشكل تهديداً لها وهي لم تعد تكتفي بمعارضة توسيع حلف شمال الأطلسي بل باتت تفضل ممارسة الضغوط على الدول المرشحة للانضمام إليه.

فبعد أكثر من سنتين على دخول دول البلطيق الثلاث إلى الحلف؛ وفي حين تطرق أوكرانيا وجورجيا المنبثقتان أيضاً عن الاتحاد السوفييتي السابق، أبواب الحلف الأطلسي، لا يزال الروس وأعضاء الحلف يجهدون للتوصل إلى إيقاع طبيعي لعلاقاتهم.

ورغم تأسيس مجلس بين الحلف الأطلسي وروسيا رسمياً في العام 2002 مع قيام التحالف الكبير في مواجهة الإرهاب بعد هجمات 11 أيلول (سبتمبر)، لا يزال التشكيك المتبادل قائماً.

وفي حين تجتمع الدول الست والعشرون الأعضاء في الحلف في ريغا في 28 و29 تشرين الثاني (نوفمبر)، يشير محللون إلى أن الكرملين بات يشن الهجوم من زاوية أخرى.

وتعتبر موسكو انه يكفي أن جورجيا تؤوي في الوقت ذاته على أراضيها القيادة العامة للقوات الروسية في جنوب القوقاز ومدربين عسكريين أمريكيين، وفكرة إقامة قواعد لحلف شمال الأطلسي عند حدودها في منطقة القوقاز الإستراتيجية جداً، أمر لا يطاق بالنسبة لموسكو.

أما في أوكرانيا المشكلة أكثر بساطة بالنسبة لموسكو، إذ بعد سنتين على الثورة التي حملت إلى السلطة مدافعين عن الانضمام إلى الحلف الأطلسي، بات على الرئيس فيكتور يوتشينكو المؤيد الكبير للحلف، التعايش مع خصمه رئيس الوزراء فيكتور يانوكوفيتش المؤيد لمواقف الكرملين.

كل هذا استدعى روسيا في المقابل أن تعمل بشكل جدي على مشروع الحلف الجديد، لتكون لديه قدرة كسابقه وارسو، للتصدي للحلف الأمريكي، خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين، فدعمت إيران مادياً ولوجستياً، ووقفت إلى جانبها، ودافعت عن مشروعها النووي وحلفائها في المحافل الدولية، فأنشأت المفاعل النووي، بالإضافة لتبادل نقلات تكنولوجية بين إيران وروسيا، فإيران صدرت تكنولوجيا الصناعات الخفيفة لروسيا والصين، في المقابل قامت الصين بتصدير تكنولوجيا الصناعات الالكترونية الدقيقة لروسيا وإيران، وقامت روسيا بتصدير تكنولوجيا التصنيع الحربي لإيران والصين، خاصة بعد أن حاولت أمريكا التوسع في شرق آسيا عبر دعم تايوان في مقابل الصين التي أدركت التحرك الأمريكي في المنطقة، فضغطت على أمريكا ـ وخاصة بعد أزمة طائرة التجسس الأمريكية التي أسقطها الصينيون فوق أراضيهم ـ وآخرها كان الضغط بالورقة الاقتصادية، فاستعرضت الصين قوتها عبر تعويم سعر صرف «اليوان» الصيني في العالم، مما تسبب بخسارة بمليارات الدولارات للولايات المتحدة التي اضطرت أن تعيد النظر في علاقاتها مع الصين وقوتها.

ومن آخر صفقات تبادل التكنولوجيا الحربية بين إيران وروسيا كانت في 2006/11/27، حيث قامت موسكو بتسليم أنظمة صواريخ أرض ـ جو من طراز «تور ـ أم1» إلى إيران، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء الروسية، نقلاً عن مصادر رسمية في الصناعات العسكرية الروسية. حيث نقلت «ايتار تاس» عن مصادر عسكرية روسية، أن عملية تسليم «تورام1» قد بدأت فعلياً، وأن الأنظمة الأولى سُلمت إلى إيران. وكذلك يذكر أن إيران وقعت في كانون الأول (ديسمبر) 2006 عقداً مع روسيا لشراء 29 من أنظمة الصواريخ من طراز «تورام1» بقيمة 700 مليون دولار، ما أثار قلقاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي طلبت من موسكو إعادة النظر في هذه الصفقة.

وانضمت كذلك كوريا الشمالية للحلف، وبدأ تشكيل الحلف الحديدي الذي دخلت فيه أيضاً سورية للتصدي للتوسع الأمريكي العالمي، فسورية تدرك تماماً أنها هدف قادم للمشروع الأمريكي الشرق الأوسطي، وأن مصيرها أمريكياً لن يكون مختلفاً عن مصير النظام العراقي السابق، فسارعت للدخول بالحلف الإيراني، وهذا ما جعلها تلعب دوراً بالورقة السنية العراقية ضد الاحتلال الأمريكي، إلى جانب إيران التي تلعب بالورقة الشيعية عبر التيار الصدري، لوضع أمريكا في مأزق في العراق، ومنع التوصل لعراق جديد، لإبقاء الأمريكان غارقين في المستنقع العراقي، كي لا تتطور الأطماع الأمريكية باتجاه إيران وسورية.

محاولة الخروج من المأزق

تحاول أمريكا في هذا الوقت، وبعد أن أدركت قوة الحلف الروسي الإيراني السوري أن تعيد النظر في الورقة الإيرانية، وتحاول عقد صفقات من تحت الطاولة مع إيران، وعمل مناورات لإخراج إيران من حلفها، وإيران تعي تماماً أن أمريكا كالذئب يعقر ضحيته حين يبعده عن قطيعه، فهي مؤمنة بأن قطيعها مجتمعاً هو الأقوى إقليمياً، والأكثر قدرة على الصمود، بالتالي الحديث عن صفقات إيرانية ـ أمريكية في هذا الوقت غير وارد، وبنفس الوقت فإن أمريكا لن تسمح لإيران بتحقيق مطامعها في الخليج العربي، وبالتالي هنالك تضارب حقيقي في المصالح الأمريكية ـ الإيرانية، بينما يمكن الحديث عن صفقات ستكون معلنة، وهي تختص بعدم تعدي إيران على المصالح الأمريكية في المنطقة، مقابل تخلي أمريكا عن التنديد والتهديد بمشروع يتصدى للمفاعل الإيراني في مجلس الأمن، خاصة وأن إسرائيل قد بدا موقفها متهالكا بعد خسارتها أمام حزب الله المدعوم من إيران وسورية، واللتين وجهتا لإسرائيل بعد تحرش حزب الله بإيعاز إيراني ـ سوري بإسرائيل ضربة مؤلمة، جعلت أمريكا وحلفاءها تعيد النظر بالقوة الإيرانية وحلفها في المنطقة إقليمياً، وهذا ما أدركته كذلك زعيمة دول الخليج العربي ـ السعودية ـ وشنت على حزب الله أثناء الحرب الإسرائيلية ـ اللبنانية حملة في إعلامها، واصفة إقدامه على التحرش بإسرائيل بالمغامرات غير المحسوبة، وتحاول الآن وبتنسيق مع التجمع الموالي لأمريكا ـ حلف 14 آذار (مارس) اللبناني ـ محاولة قلب المعادلة في داخل لبنان لإسقاط أحدى الأوراق الرابحة إيرانياً وسورياً هناك.

تركيا ضمن الاقليم

ستحاول تركيا قريباً أن تتخذ موقفاً حاسماً تجاه الحلف الأنسب لها، وخاصة أن بعض الدول الأوروبية ومن خلفهم تقف أمريكا، يحاولون الضغط على تركيا من أجل اتخاذ موقف حاسم للانضمام للحلف الأمريكي، مقابل أن يُسمح لها بالانضمام للاتحاد الأوروبي ضمن شروط أوروبية أمريكية، وهذا إذا ما تحقق، ورضخت تركيا أو وافقت عليه سيكون كارثياً على الأطراف المتعلقة بتركيا، كالقضية الكردية.

القضية الكردية الموزعة بين الدول

أما بالنسبة للقضية الكردية التي بقيت عالقة حتى اللحظة، فإنها ستظل تتأرجح أكثر ولن تجد لها حلاً يمنح الأكراد استقلالهم الذاتي وحقهم المشروع، بنيل هويتهم الثقافية الكردية، لأن كلا الحلفين؛ سواء الأمريكي أو الإيراني لن يقبل باستقلالهم، فدول أوروبا تستغل القضية الكردية كورقة ضغط لمساومة تركيا، بينما طرح هذه الورقة للنقاش لدى إيران مستحيل حالياً لأنها ترى في الجزء الذي تحتله من كردستان جزءاً لا يتجزأ من إيران لا يمكن إعادة النظر فيه.

وهذا ما يدركه الأكراد، ويجب عليهم إدراكه فعلياً، بأن نيل الاستقلال الذاتي يكون بنضال شرعي واقعي حقيقي، وليس بالرهان على أحد التحالفات الكبرى التي لا تعير أي اهتمام بحقوقهم، خاصة وأن كردستان العراق بدأت تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني، التي ستكون قادرة على أن تحقق مشروع دولة مدنية ذات ثقافة كردية، ويكون الحلم مباحاً، وقيد التحقق.

* كاتب من فلسطين
salahatm@hotmail.com

حماس وحكومة الوفاق الوطني

د. محمد ابراهيم المدهون*

■ ان الفوز الكبير الذي حققته حماس في الانتخابات التشريعية وضع المشروع الحضاري الاسلامي في قلب المعركة وفي مواجهة صريحة أمام المشروع الصهيوني الاغتصابي. ولذلك تأثير بالغ الأهمية، حيث أن قرارات حماس غدت تتجاوز المدى الجغرافي لفلسطين لتشمل خريطة العالم.

ان الضغط الرهيب الذي تتعرض له الحكومة الفلسطينية وحركة حماس والشعب الفلسطيني يفتح الباب على مصراعيه أمام حماس أمام تحدي تشكيل الحكومة الحادية عشرة وما يصاحب ذلك من مفترقات طرق حساسة وخطيرة أمام حماس علاوة على الحصار الأمريكي ـ الاسرائيلي والضغط الأوروبي كي تدفع حماس ثمناً سياسياً مقابل أوهام.

وما زلت على يقين أن قبول حماس للتحدي السياسي وضعها على مفترق الطريق، ولا مفر أمامها الا الاستمرار وتشكيل الحكومة الحادية عشرة ومواصلة المشوار الى منتهاه وقبول التحدي الذي يشكل رافعة المشروع الحضاري الاسلامي ان أحسنت حماس ادارة التحدي والا فالثمن باهظ، لذلك على حماس وقادتها ادراك خطورة الموقف والعمل بما يتناسب مع حجم التحدي ودقة المرحلة.

الاستجابة لنتائج الانتخابات بتشكيل وزاري يستمزج ألوان الطيف السياسي، ويحتكم الى معايير موضوعية تخدم الشعب الفلسطيني، وتكون أقرب الي الصيغة التي تنال احترام المجموع الفلسطيني وتشكيل حكومة وحدة وطنية يتفق عليها الجميع وخاصة فتح وحماس يجب أن يبقى على رأس الاهتمامات في حماس وفتح.

نعم أؤكد على ضرورة الحرص أن يكون العمل الجبهوي الائتلافي عنوان المرحلة القادمة خاصة بين فتح وحماس ويحتاج لكي ينجح ويصبح العمل الجبهوي الائتلافي ناجعا الى فقه جديد وروح جديدة مع ضرورة تواجد الشركاء الآخرين.

وان لم يتم ذلك فلا مانع من مواصلة المشوار الى منتهاه وقبول التحدي وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات والتي ليس بالضرورة أن تكون من خارج حماس بل من الضروري أن تبتعد عن التمثيل الصارخ لحماس فيها مما قد يؤثر في سقوط الهيبة واختلاط الأوراق في المواقف السياسية بين ثوابت ضرورية لحماس وخطاب اعلامي متزن ومواقف مرنة للحكومة. وأن تكون الحكومة جلها أو كلها من خارج أعضاء التشريعي لترسيخ مبدأ فصل السلطات وخاصة السلطة التنفيذية عن التشريعية مما سيعزز روح المحاسبة والتي يمثلها التشريعي.

على الحكومة الحادية عشرة أن تعمل في المرحلة القادمة كأولوية قصوى على تعزيز الجبهة الداخلية عبر اصلاح السلطة ومحاربة الفساد واعادة بناء الهياكل واعداد الخطط التطويرية ومواجهة القضايا اليومية والمشاكل الحياتية التي يواجهها المواطن الفلسطيني كالبطالة والمشكلات الصحية والسكنية والتعليمية ومواجهة العدوان المتزايد.

ان التحديات تحتم على الجميع التوجه فوراً الي بناء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني صلب ومرجعية عليا برفدها بعناصر الصدقية والكفاءة من الأعضاء في اللجنة التنفيذية، وبضم حماس والجهاد والمبادرة بما يتناسب مع ثقلها الجماهيري، وبآلية وخطط عمل، واستبعاد أو تقليص الفصائل عديمة الوزن السياسي والجماهيري في الشارع، عن مواقع الصدارة، مع بقائها في المجلس الوطني. واعادة صياغة برنامج سياسي وطني جامع تتفق عليه كافة القوى السياسية على أساس وثيقة الوفاق الوطني.

لا غضاضة في اعادة ملف المفاوضات الى حقيبة منظمة التحرير (الاطار الجامع للشعب الفلسطيني) المصاغة على الأسس السابقة. وهذا سيُخرج حماس من مأزق الاقتراب من الحظر السياسي في العلاقة المباشرة مع اسرائيل وفي ذات الوقت لن يحرمها القدرة على التأثير على مجريات الأمور (من خلال المنظمة).

ومن هنا يمكن أن تنطلق منظمة التحرير الى هدنة طويلة الأجل (يتفق عليها الجميع) ويصبح على حماس كغيرها الالتزام بالهدنة والانضباط في الرد حال حدوث خرق صهيوني والمحافظة على التوازن بين العمل السياسي والمقاومة.

مواصلة المشوار ضرورة لأن معركة التحرير الفلسطينية لما تنته بعد فما زالت في احدى محطاتها وما زالت تتواصل علي أكثر من صعيد وأسلوب، ولا مبرّر للتكهّن بأنها سوف تتوقّف قبل انجاز الهدف الأعلى لأيّ حرب تحرير: الاستقلال الوطني. ودم الشهداء الفلسطينيين اليوميّ هو وحده الدليل على انفتاح المعادلات حتى الحدود القصوى.

* رئيس ديوان رئيس الوزراء الفلسطيني

جهنم ملأى بأصحاب النوايا الطيبة

د. واصف منصور*

■ لا أحد ينكر أن هناك خلافات حادة بين حركتي فتح وحماس وأنها خلافات هامة تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني، حيث يرى كل طرف منهما أن تصوره للحل هو الأصح وهو الذي يتمتع برضا وقبول الشعب الفلسطيني، ويرى كل طرف أنه الأقدر على قيادة مسيرة الشعب الفلسطيني نحو تحقيق حقوقه الوطنية.

ولا أحد ينكر أن في كل من حركتي فتح وحماس أشخاص لا يتمثلون فكر حركتهم، وتحركهم انفعالاتهم وأحيانا أهواؤهم، فيخرجون عن الخط العام لحركتهم ويتجاوزون الخطوط الحمراء المتفق عليها من الحركتين ومن كل الفصائل والقوى الفلسطينية.

ولا أحد ينكر أن اشتباكات وقعت بين أعضاء من حركتي فتح وحماس، أو بين أشخاص محسوبين على الحركتين وسقط فيها قتلى وجرحى من الطرفين ومن المدنيين، وفي أعقاب كل اشتباك تبادر الفصائل الفلسطينية الأخرى الى تطويق الحادث لتوقيفه، ثم تهيئ الأجواء للقاء فتحاوي حمساوي يصدر عنه بيان يؤكد على حرمة الدم الفلسطيني.

ورغم كل ذلك لم نسمع أو نقرأ بيانا من أي من الحركتين يخوّن الأخرى أو يطعن في وطنيتها، وأقصى ما سمعناه من حركة فتح قولها ان حركة حماس تمارس السلطة بعقلية المعارضة وأن مشروعها لا ينصبّ على فلسطين وإنما فلسطين نقطة واحدة في برنامج حماس التي هي جزء من حركة أكبر هي حركة الإخوان المسلمين التي تريد إقامة دولة اسلامية وبعد ذلك ستعمل لتحرير فلسطين، وقولها ان حركة حماس متزمتة لا تقبل بالرأي الآخر وتعتقد أنها وحدها تحتكر الايمان والصواب والحقيقة. وأقصى ما سمعناه من حركة حماس قولها ان هناك أشخاصا في حركة فتح استمرأوا السلطة ويريدون استردادها بأية وسيلة، وقولها ان هناك تيارا انقلابيا ـ يقوده محمد دحلان ـ يريد الانقلاب على الحكومة التي تقودها حماس، اضافة الى احاديث عن الفساد ايام حكم حركة فتح.

وهنا نتساءل: لمصلحة من تقوم بعض وسائل الاعلام المقروءة أو المرئية بكيل تهم الخيانة والعمالة لحركة فتح؟ هل وصل الحقد بأصحاب هذه المنابر الإعلامية الى حد انكار ان حركة فتح هي صاحبة المشروع الوطني الفلسطيني وقائدته منذ فاتح كانون الثاني (يناير) 1965، وان أكثر من ثلثي الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني هم من أبناء حركة فتح، وأن أكثر من ثلثي شهداء الكفاح الوطني الفلسطيني منذ عام 1965 وللآن هم من أبناء حركة فتح؟

ألا يحق لنا أن نتساءل عن حقيقة الهدف الكامن وراء هذه الهجمة على حركة فتح؟ ألا يلتقي القائمون على هذه الهجمة موضوعيا مع أعداء الشعب الفلسطيني والأمة العربية الذين حاولوا ويحاولون تدمير المشروع الوطني الفلسطيني؟

لا يمكن القول ان هؤلاء القائمين على الهجمة الإعلامية على حركة فتح حسنو النوايا، وانهم ينطلقون من حرصهم على القضية الفلسطينية، فهؤلاء ينطبق عليهم قوله تعالى في سورة الأنعام (وان كثيرا ليضلّون بأهوائهم بغير علم ان ربك هو أعلم بالمعتدين) وقوله صلى الله عليه وسلم (جهنم ملأى بأصحاب النوايا الطيبة). أما الذين يعرفون حقيقة الأمر ويقولون بعكسها، فإنهم ينطبق عليهم قوله تعالى في سورة النحل (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب، ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون) صدق الله العظيم.

* كاتب من فلسطين يقيم في المغرب

حوار المذاهب الاسلامية من النخبوية الى التأميم

عبدالعزيز محمد الخاطر*

■ سيخرج مؤتمر الحوار بين المذاهب الاسلامية بتوصيات بالطبع جميلة ومخلصة وبناءة ولكنها ستظل كما ظل غيرها في الملفات وفي حقائب الدوائر والوزارات المسؤولة في الدول المعنية. أرى أن هناك ملاحظات قد تفيد في اخراج مثل هذه المؤتمرات من نخبويتها وبالتالي تأميمها لتصل الى جميع فئات الشعوب الاسلامية على اختلافها وعلى ما يصاحب عملية التأميم نفسها من آلام وتضحيات. من هذه الملاحظات.

أولاً: التعصب الشديد لمذهب معين أو لطائفة معينة أو لدين معين بشكل اقصائي للآخر يدل على عدم وجود مرجعية وسطى وبالتالي يصبح التمترس بالمرجعية الأولى سواء كانت طائفة أو مذهبا أو قبيلة هو الحامي الوحيد من التحلل الاجتماعي.

ثانياً: عملية الحوار بين المذاهب داخل الدين الواحد على اختلافها تتطلب معادلة رياضية في طرفها الأول يقوم الحوار وفي الطرف الثاني تتطور العملية السياسية وتتزايد في هذا الاتجاه بشكل يجعلها تتفوق على مشاكل الطرف الأول المتمثلة في الاختلاف والشقاق، فكلما اتجهنا الى قيمة المواطنة صعوداً في هذا الطرف كلما قل الاختلاف وربما اختفى في طرفها الأول.

ثالثا: الاقتتال بين أصحاب الدين الواحد شهدته بقاع كثيرة في العالم ومن أشهرها الحروب الدينية في أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت قبل تقدم العملية السياسية هناك بحيث طغى مفهوم المواطنة على غيره من المرجعيات الأولى. بمعنى أننا كأمة لا نزال نعايش مرحلة ما قبل التطور السياسي للانسان بحيث ترتقي انسانيته على ما سواها.

رابعا: لا يمكن أن تؤتي مثل هذه المؤتمرات ثمارها بالشكل المطلوب طالما لا يتم تقدم فعلي سياسي على أرض الواقع بحيث يؤدي المجتمع المدني دوره ويتمظهر مفهوم المواطنة بالشكل الواقي من التراجع الى ما قبله.

خامسا: لا بد من اشراك القادة السياسيين في مثل هذه المؤتمرات الحوارية بين أصحاب المذاهب للدين الواحد طالما أننا نوقن بأننا لسنا في حاجة الى عملية اصلاح ديني شامل كالذي قام في أوروبا في القرون الماضية وطالما أن السياسيين يديرون معركة أخرى غير تلك التي يراد تداركها لدى نخبويي الحوار المذكور.

سادسا: اخراج الناس من مرجعياتها الأولى يجب أن يكون هو الهدف الأسمى ليس بمعنى الغاء هذه المرجعيات ولكن بالترفع عليها والتركيز على المرجعية الانسانية الواحدة لدى الجميع وذلك لن يتم والعملية السياسية في عالمنا العربي والاسلامي لا تتعدى كونها هي في ذاتها نخبوية ولم تؤمم بعد ففاقد الشيء لا يعطيه.

سابعا: اشكالية الاصلاح الديني أم الاصلاح السياسي أولاً يجب تخطيها بشكل أو بآخر. فالمقاربة السياسية لتخفيف غلو العقيدة الدينية أسهل من المقاربة الدينية للعملية السياسية لان العقيدة الدينية يمكن تحييدها انسانيا على الأقل ولكن لا يمكن بل من الصعب اقتناص العملية السياسية من طرف عقيدة دينية معينة دون سواها ويبقى الأمر على ما هو عليه دون نذر تنبئ بما هو أسوأ. ستبدو مثل هذه المقاربات لمشاكل الأمة على اهميتها اقرب الى الفكر المثالي وفلاسفته قبل ان يدفع فاتورة استيطانه الارض.

* كاتب من قطر

موريتانيا: السباق الى الرئاسة... كيف نختار؟

سيد ولد سيد احمد*

■ تتوالى هذه الأيام الاعلانات عن الترشح الى الاستحقاقات الرئاسية التي ستجري في شهر اذار (مارس) من سنة 2007، التي تأتي ضمن تعهدات قطعها المجلس العسكري على نفسه غداة 3 من آب (اغسطس) باعادة المؤسسات الديمقراطية وتمكين الشعب من ممارسة سلطته عن طريق المؤسسات التشريعية والتنفيذية المنتخبة.

واذا كانت الانتخابات التشريعية والبلدية التي تم اجراؤها في موعدها المقرر والتي شهدت تنافسا قويا بين مرشحي الأحزاب والمستقلين، شكلت بداية التنفيذ العملي لتلك التعهدات والتي كانت محط أنظار المراقبين في الداخل والخارج وكانت في مجملها مرضية، كما شهد بذلك أبرز قادة القوى السياسية في المعارضة السابقة والمنضوية اليوم تحت ما يعرف بـ: «قوى الائتلاف من أجل التغيير الديمقراطي» كما شهد لها مراقبون دوليون: أفارقة وعرب ومسلمون وأوروبيون، فان اعتمادنا على نظام رئاسي يجعل من الانتخابات الرئاسية المرتقبة تحولا أساسيا في هذا المسلسل، فالرئيس هو رئيس للدولة وللحكومة ورئيس للمجلس الأعلى للقضاء في آن واحد وبامكانه حل البرلمان والدعوة لانتخابات سابقة لأوانها، وبذلك ندرك أهمية انتخاب رئيس للدولة على أسس متينة تسمح باختيار الرجل المناسب الذي سيتكفل بقيادة سفينة البلد خلال السنوات المقبلة الى بر الأمان باخراجها من وحل الاحتقان والانقلابات والدوران في نفس الموقع الى حيز المشاركة الفعلية في بناء الوطن واعتماد السبل السلمية في التبادل على السلطة واحترام ارادة الشعب وهويته الحضارية المتمثلة في الاسلام.

ان على الشعب أن يتسلح بالمعرفة الشاملة لتاريخ هذه الشخصيات وعما قدمته لوطنها وعن مؤهلاتها العلمية وامكانياتها البشرية وعن قدرتها على الفعل واتخاذ المبادرات وعن رؤيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاخراج البلد من أوضاعه المزرية وتأهيله للعب دور مهم في افريقيا وفي العالم العربي خلال العقد المقبل.

هل بامكان الشعب أن يطلع على برامج هؤلاء وتفاصيلها وآليات تطبيقها قبل أن تحين ساعة الصفر ليختار على أساس الكفاءة والنزاهة وليس على أساس لون الشعر أو قسمات الوجه أو الجهة أو المال؟

ان كل الذين تقدموا حتى الآن لم يعرضوا برامج مفصلة ولم يحدثوننا عن تصورهم عما سيكون عليه البلد خلال العشرية القادمة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والتهذيبي.

انما حدثونا عن مواقف خارجية تتعلق أساسا بتثبيت العلاقة مع الكيان الصهيوني وهي علاقة يبدو أن التمسك بها ضمانة دولية للولوج الى كرسي الرئاسة في موريتانيا، ولو كان ذلك على حساب مصالحنا العربية والاسلامية وثوابتنا الحضارية والعقدية.

لقد أصبح من الواضح أن الأداة المتمثلة في العلاقة مع اسرائيل والتي توكأت عليها الدبلوماسية الموريتانية خلال الفترة الماضية ستستمر في المرحلة القادمة رغم الاعتراضات الكبيرة، فقد أصبحت هذه العلاقة من ثوابت علاقاتنا الخارجية كضمانة لاستمرار النظام وتدفق المعونا ت الدولية، ولم يدرك هؤلاء أن هناك متغيرات كثيرة حدثت منذ أن أقمنا تلك العلاقة المشؤومة سنة 1999.

لقد أصبحت اسرائيل عبئا على المشروع الأمريكي في المنطقة العربية ولم تعد تلك الذراع الاستراتيجية التي تحمي المصالح الأمريكية عند الضرورة، فقد أثبتت حرب تموز (يوليو) في لبنان فشل أي اعتماد أمريكي على هذا الحليف وبدأت مراجعات كثيرة وتعالت أصوات من أمريكا والتي كان آخرها الكتاب الذي أصدره الرئيس الأمريكي «جيمي كارتر» الديمقراطي والمعروف سابقا بولائه لاسرائيل ككل أعضاء الحزب الديمقراطي، تحت عنوان «فلسطين: السلام لا العنصرية» والذي شكل بداية صحوة للعقل الأمريكي مما يجري اليوم في فلسطين من ممارسات تتنافى مع حقوق الانسان.

ان هناك تطابقا كبيرا بين كل هؤلاء المرشحين في مجمل النقاط التي قدمت ولم تبلغ مستوى برامج فعلية، فكانت هناك محاولات من البعض لاستعراض بعض الاشكاليات المطروحة على الساحة الوطنية بما فيها اشكالية العلاقة مع المجتمع الدولي والأحداث الأليمة التي مر بها البلد وتطلعات الشباب والمشاركة السياسية، ولكن لم تكن هناك ايجابيات واضحة ومفصلة عن الحلول المنتظرة لمجمل القضايا الادارية والاقتصادية والتعليمية بما فيها